

استقرار النصوص القانونية كضمانة لتحسين

البيئة الاستثمارية في الجزائر

La stabilité des textes juridiques comme garantie de l'amélioration du climat d'investissement en Algérie

بوليفته محمد عمران

جامعة قاصدي مرباح ورقلة (الجزائر)

Mamranb@yahoo.fr

مختاري عبد القادر *

جامعة قاصدي مرباح ورقلة (الجزائر)

mokhtari.abdelkader@univ-ouargla.dz

المعلومات المقال	الملخص:
تاريخ الارسال: 2025/02/17	يعتبر الاستثمار عنصرا أساسيا وفعالا للتنمية الاقتصادية وتحريك عجلة النمو الاقتصادي في أي دولة ، ونظرا لأهميته فقد أولت الدول اهتماما كبيرا به من خلال تبني العديد من السياسات التي من شأنها ترقيته وتطويره . وعلى غرار باقي الدول و لمواكبة التطورات أدرجت الجزائر الاستثمار ضمن استراتيجيتها الاقتصادية المعول عليها لإخراج البلاد من دائرة التبعية للمحروقات وتنويع مصادر الدخل .
تاريخ القبول: 2025/05/05	وتجلى ذلك من خلال ترسانة من التشريعات والآليات لجلب المستثمرين وتحفيزهم بجملة من الضمانات والمحفزات وتذليل المشاكل والمعوقات أمامهم ، كل ذلك بهدف تحقيق وإيجاد بيئة استثمارية ملائمة والوصول الى نمو اقتصادي متكامل .
الكلمات المفتاحية: ✓ البيئة الاستثمارية : ✓ قانون الاستثمار : ✓ النصوص القانونية :	
Article info	Abstract :
Received 17/02/2025	Investment is an essential and effective element of economic development and the acceleration of economic growth in any country. Given its importance, States have paid great attention to it through the adoption of many policies that would promote and develop it.
Accepted 05/05/2025	Like other countries and to keep pace with developments, Algeria has included investment in its reliable economic strategy to remove the country from the circle of dependence on burns and diversify sources of income.
Keywords: ✓ Investment ✓ environment Investment law ✓ legal texts	This was demonstrated by an arsenal of legislation and mechanisms to attract and stimulate investors with a variety of guarantees and incentives and to overcome problems and constraints, all with a view to achieving and creating an appropriate investment environment and achieving integrated economic growth.

مقدمة:

ان التحولات الاقتصادية الراهنة في العالم وخصوصا التوجه الاقتصادي نحو اقتصاد السوق، حتم على ضرورة تماشي السياسة الاقتصادية لأي دولة مع هذه التطورات ، من خلال البحث عن موارد اقتصادية خارج قطاع المحروقات والذي عرف في الآونة الأخيرة عديد التذبذبات والتي انعكست سلبا على سعر المحروقات في الأسواق العالمية مما أثر على مداخيل الدول . فكان على الدولة الجزائرية أن تنتهج سياسة واستراتيجية اقتصادية تحول بينها وبين صدمات وتقلبات أسعار السوق النفطية ، من خلال ضرورة جلب الاستثمارات الأجنبية لتعزيز مداخيلها من العملة الصعبة والمحافظة على الاستقرار الاقتصادي . ولا يتأتى ذلك الا بتبني جملة من القوانين المشجعة على الاستثمار ، من خلال ادراج العديد من المحفزات والضمانات للمستثمر المحلي او الأجنبي ، وخلق بيئة استثمارية ملائمة وإيجاد الحلول لعراقيل الاستثمار ومعوقاته في الجزائر . وقانون الاستثمار يعد المرآة العاكسة للسياسة المعتمدة من طرف الدولة والنص المرجعي الأول الذي يحدد ايجابياتها وسلباتها حيث يتعين إيضاح القواعد والمبادئ الأساسية له بغرض تسهيل وتحفيز وإبراز المزايا للمستثمرين . على هذا الأساس نقترح الإشكالية التالية:

الى أي مدى ساهمت النصوص القانونية المنظمة للاستثمار في ترقيته والحد من معوقاته في الجزائر ؟

للإجابة على الإشكالية تطرقنا للدراسة وفق المحاور التالية :

2. التنظيم القانوني للاستثمار في الجزائر بين التكريس والتقييد

يعتبر التأصيل القانوني لفكرة تشجيع الاستثمار خارج قطاع المحروقات من اهم النقاط التي تبدا بها مناقشة هذا الموضوع وذلك باعتباره من اهم العوامل المتحركة في الاستثمار ، وهو العامل القانوني والذي لا يدرس بعيدا عن جملة النصوص القانونية المنظمة له. والمشرع الجزائري اصدر عديد النصوص القانونية التي تبين توجهه الاقتصادي وتضمن احكاما ومبادئ تتناسب مع سياسته الاستثمارية وأهدافه المسطرة .

1.2 الاطار التشريعي للاستثمار في الجزائر :

قبل التطرق الى تطور الاطار القانوني للاستثمار في الجزائر والنصوص المنظمة له وجب التعرف على مفهوم الاستثمار حيث أولى العديد من الباحثين عناية كبيرة لدراسة جوانبه النظرية من خلال تعريفه والتي من بينها:

يعرف الاستثمار على:

- أنه توظيف الأموال المتاحة في أصول متنوعة للحصول علة تدفقات ومالية أكثر في المستقبل. (الشيب ، 2009).
- كما يعبر عن الزيادة الصافية في راس المال الحقيقي للمجتمع ، أو هو عبارة عن استخدام السلع والخدمات في تكوين طاقات إنتاجية. (لطفى، 2000).
- وبأنه التخلي عن أموال يمتلكها الفرد في لحظة معينة لفترة زمنية قد تطول او تقصر مع ربطها بأحد الأصول التي يحتفظ بها لتلك الفترة الزمنية بقصد الحصول على تدفقات مالية مستقبلية تعوضه عن القيمة الحالية. (شموط و كنجو، 2010).
- كما أنه يعتبر توظيفاً للمال بهدف تحقيق العائد او الدخل او الربح في شكل مادي او غير مادي حيث يتوفر لدى الافراد استثمارات على شكل مادي ملموس مثل الأراضي او غير مادي مثل النقود والودائع . (حردان، 2012).

من خلال ماسبق من تعريفات ينظر الى الاستثمار انه " مبلغ من المال يتم التخلي عنه في الحاضر مقابل الحصول على تلك الأموال مع العوائد مستقبلا وهذا نتيجة تحمله للمخاطرة ، كما ان هذه الاستثمارات قد تكون في شكل مادي ملموس او غير مادي . بالرغم من عديد التعريفات للاستثمار والايجابيات الا أنه جملة من المخاطر.

مخاطر الاستثمار

يعبر خطر الاستثمار عن حالة عدم التأكد من تحقق العائد المتوقع من هذا الاستثمار ، وقد تصل المخاطرة الى المال المستثمر ولا ترتبط فقط بالعائد المتوقع ، والمخاطرة قد تكون عالية الشدة وقد تكون منخفضة. ويمكن تقسيم مخاطر الاستثمار الى:

أولا : المخاطر النظامية " هي المرتبطة بالنظام العام في الأسواق ، والعوامل الطبيعية والسياسية، وهي لا ترتبط بالاستثمار في حد ذاته وانما وقوعها وحدوثها يمس جميع المجالات والقطاعات الاستثمارية " (الزين، 2012) .

ثانيا : المخاطر غير النظامية " هي المخاطر التي ترتبط بنوع الاستثمار ، مثل التغير في أسعار الفائدة او خلل في العملية الإنتاجية ، وليست لها علاقة بالنظام العام فقد تصيب مجالا معيناً دون غيره ، ومن امثلتها مخاطر العمل ، مخاطر السوق ، مخاطر السعر ، مخاطر القوة الشرائية للنقود ، المخاطر المالية ، المخاطر الاجتماعية والتنظيمية . (حردان، مرجع سابق، الصفحات 16-17) بعد التعرف على جملة من تعريفات الاستثمار وبعض مخاطره ، نرجع الى تطور التنظيم القانوني للاستثمار في الجزائر والذي بدا من النصوص التشريعية المكرسة لمبدأ حرية الاستثمار عبر عدة فترات زمنية ، ثم ارتقى الى التكريس الدستوري له .

1.1.2 التكريس القانوني للاستثمار

مرحلة التقييد التشريعي

شهدت الفترة الممتدة من 1963 الى 1993 اصدار جملة من النصوص القانونية، تركز توجه المشرع الى التماسي مع التطورات والانفتاح على اقتصاد السوق وتحفيز المستثمرين وانهاش الاقتصاد الوطني ونذكر منها: **قانون الاستثمار سنة 1963** (قانون الاستثمار رقم 63-277 ملغى ، 1963): جاء بعد الاستقلال مباشرة حيث بين الضمانات العامة والخاصة بالاستثمارات المنتجة بالجزائر ، وحدد الحقوق والالتزامات والامتيازات المرتبطة بتدخل الدولة واعانتها للاستثمار . (المادة الاولى من نفس القانون).

قانون الاستثمار سنة 1966 (الامر رقم 284-66 المتضمن قانون الاستثمار ، ملغى، 1966): الغى احكام القانون 63-277 ، وجاء من اجل سد الثغرات القانونية وتحديد وتوضيح مجالات تدخل القطاع الخاص في مختلف فروع النشاط الاقتصادي واكد عل ضرورة الاستثمار في مجال الصناعة والسياحة ، وجاء بعدد التحفيزات غلب على معظمها الطابع الجبائي.

قانون الاستثمار لسنة 1982 : (القانون رقم 82-13 المتعلق بتأسيس الشركات المختلطة الاقتصادية، 1982) الغى احكام الامر 284/66 وجاء لتحقيق اهداف الاستثمارات الخاصة الوطنية دون الأجنبية ، ومن خلال نصوصه يتضح انتهاج سياسة اقتصادية جديدة وصفت بالانفتاحية على الخارج والقطاع الخاص ، كما تم إعطاء الأولوية للقطاع الصناعي والمنشآت الاجتماعية كالسكن والتهيئة العمرانية.

القانون 82/11 أوضح الميادين التي يمكن تطوير أنشطة القطاع الخاص فيها ، وهي كلها خارج نطاق المحروقات التي بقيت حكرا على الدولة ، كما انه وضع قيودا متعددة على الاستثمار الخاص حيث نص في المادة 02 على حجم الاستثمار الوطني الخاص من حيث مبلغ المشروع المراد إنجازه ، ومنع الخواص من ممارسة النشاطات الحيوية التي وضحها القانون رقم 88/25 . (منصور، 2001)

قانون الاستثمار لسنة 1988 (القانون رقم 25-88 المتعلق بتوجيه الاستثمارات الاقتصادية الخاصة الوطنية ، ملغى ، 1988) :
الغى القانون 11/82 وتبنته الجزائر موازاة مع الإصلاحات الاقتصادية والتي تهدف الى تحرير المؤسسات في السوق المحلية والدولية ، وانهاج سياسة اقتصاد السوق المتمثلة في المنافسة وتحقيق المردودية المالية ونوع من الاستقلالية للمؤسسات العمومية وتخضع للقانون التجاري.
وجاء هذا القانون لتشجيع الاستثمار خارج قطاع المحروقات وخاصة منها النشاطات الصناعية والخدمات ذات الأولوية (المادة 07 من نفس القانون).

تميز الاطار التشريعي للاستثمار خلال الفترة من 1963 الى 1993 بفرض رقابة صارمة على الاستثمار الوطني والاجنبي على حد سواء ، وقد ترجم ذلك بتكريس نظام الترخيص او الاعتماد المسبق قبل انجاز أي استثمار وكذا من خلال احداث هياكل إدارية مهمتها تسليم الاعتماد ومراقبة الاستثمار.

مرحلة التكريس التشريعي الصريح بعد سنة 1990:

- تعتبر سنة 1990 منعرجا هاما لتطور التنظيم القانوني للاستثمار حيث ظهرت بوضوح الإرادة السياسية من اجل استقطاب المزيد من رؤوس الأموال خاصة الأجنبية منها حيث تم اصدار عديد النصوص منها:
- قانون النقد والقرض 10/90 (القانون رقم 10-90 المتعلق بالنقد والقرض ، ملغى ، 1990) المعدل والمتمم : لتنظيم سوق الصرف وحركة رؤوس الأموال.
 - قانون الاستثمار رقم 12/93 (المرسوم التشريعي رقم 12-93 المتعلق بترقيو الاستثمار ، ملغى ، 1993) : إرساء قواعد اقتصاد السوق وتشجيع القطاع الخاص والتنمية الاقتصادية.
 - الامر 03/01 (الامر رقم 03.01 المتعلق بتطوير الاستثمار، ملغى ، 2001) المتعلق بتطوير الاستثمار : تعميق الإصلاحات الاقتصادية و تحسين فاعليتها .
 - عدله الامر 08/06 (الامر 08.06 المتعلق بقانون الاستثمار، 2006) عدة تعديلات منها إضفاء استقلالية اكبر للوكالة الوطنية للاستثمار.

القانون 09/16 المتعلق بترقية الاستثمار : (القانون رقم 18-22 المتعلق بالاستثمار، 2016)

يعتبر القانون 09/16 اخر التفاتة تشريعية لترقية الاستثمار خارج قطاع المحروقات في الجزائر ، حيث صدر في ظل الإصلاحات الاقتصادية واهم ما جاء به هو دعم قطاع الصناعة بامتيازات خاصة من خلال تخفيض الحقوق الجمركية ، كذلك مست قطاعي الفلاحة والسياحة ، كما انه قسم الامتيازات الى مشتركة و اضافية واستثنائية.
صدرت للقانون 09/16 ستة مراسيم تنفيذية من المرسوم التنفيذي 100/17 الى المرسوم التنفيذي 105/17.
ساهم هذا القانون ومراسيمه بشكل كبير في تشجيع الاستثمار خارج مجال المحروقات ومنح جملة من الإعفاءات والضمانات والامتيازات للمستثمرين ، وخاصة في مناطق الهضاب العليا والجنوب قصد الارتقاء بالتنمية المحلية تحقيقا للتوازن الجهوي.
من خلال ماسبق استعراضه من النصوص القانونية والتنظيمية المتعلقة بالاستثمار تبين ان المشرع الجزائري حرص على تحسين مناخ الاستثمار خارج قطاع المحروقات ، كما تنوعت سياسته القانونية تبعا للتوجه الاقتصادي من التقييد الى الانفتاح.

2.1.2 البيئة الاستثمارية في الجزائر في ضوء قانون الاستثمار 18/22 : (القانون رقم 18-22 المتعلق بالاستثمار ، 2022)

شكل قانون الاستثمار الجديد والنصوص التنظيمية له ، تحولا جديدا في السياسة الاستثمارية للجزائر في اطار الإصلاحات الاقتصادية الرامية الى تحسين مناخ الاستثمار من خلال تشجيعه وترقيته.

وتضمن النص القانوني عدة قواعد تشكل بادرة لتحسين الوضع وتجذب العراقيين والصعوبات واهم ما ورد فيه:

- التوجه الى الرقمنة من خلال انشاء منصة رقمية للمستثمر لطرح انشغالاته ومتابعة ملفه وعرض العراقيين التي تواجهه من بداية المشروع الاستثماري الى نهايته وهو ما أكدته المرسوم التنفيذي 22-298 المؤرخ في 8 سبتمبر 2022 والذي يحدد تنظيم الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار وسيهرها.

- إعادة النظر في تنظيم وتشكيل الهيئات المكلفة بتنفيذ ومتابعة السياسة الاستثمارية في الدولة وهما المجلس الوطني للاستثمار (المرسوم التنفيذي رقم 22-297 المحدد لتشكيلة المجلس الوطني للاستثمار وسيهره، 2022) ، والوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار (المرسوم التنفيذي رقم 22-298 المحدد لتنظيم الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار وسيهرها، 2022) حيث حول الفصل بينهما وتحديد المهام المنوطة بهما. وقد واصل هذا النهج من خلال الارتقاء بالتأطير القانوني للاستثمار من النص التشريعي الى القواعد الدستورية وهو ما سنتطرق له.

2.2 الارتقاء بالاستثمار الى التكريس الدستوري

لغرض إعادة الاعتبار لمكانة الاستثمار فقد تم تكريس حرية الاستثمار بموجب المادة 43 من التعديل الدستوري 2016 والتي تم إعادة ادراجها بموجب المادة 61 من التعديل الدستوري 2020 باعتبارها نوع من الحريات العامة والحقوق الأساسية المكفولة للمستثمر الوطني والاجنبي.

يفرض ضمان حرية الاستثمار الاعتراف للمستثمر بحرية المشروع الاستثماري والتحلل من كل القيود والعراقيل الإدارية التي تحول دون ذلك مع ترك حريته في اختيار نوع النشاط الذي سيمارسه وادارته والسيطرة على السياسة الإنتاجية والتسويقية والمالية له . (عبد السلام، 1993)

وتظهر هذه الحرية عمليا من خلال التدخل المحدود للإدارة في موضوع انشاء المشاريع الاستثمارية وتقديمها المساعدات الضرورية عند ذلك (ASSI, 2000) .

1.2.2 مبررات الارتقاء بالتنظيم القانوني للاستثمار الى الدسترة:

ترجع الأسباب في لجوء سلطات الدولة الجزائرية الى القواعد الدستورية الى اثبات حسن نيتها واصرارها على التوجه وتجسيد النظام الليبرالي وتفاعل معطيات سياسية واقتصادية منها:

أ/ استرجاع ثقة المستثمر الأجنبي في التنظيم القانوني للاستثمار :

أقر المشرع بمبدأ حرية الاستثمار في المرسوم التشريعي 12/93 ووضع حدا لنظام الترخيص المسبق وجرّد الإدارة من سلطة التدخل ومنح موافقتها القبلية ، واوكل للوكالة الوطنية لترقية الاستثمار من خلال مجرد التصريح . واكد ذلك بمقتضى الامر 03/01 ووصف حرية الاستثمار بالتامة (الامر رقم 03.01 سابق ذكره) ، كما كرسه في دستور 96. (المادة 37 من دستور 1996)

ب/ مجابهة الظروف الاقتصادية:

أكد مؤتمر الأمم المتحدة حول التجارة والتنمية في تقريره الصادر سنة 2015 على تراجع الاستثمار الأجنبي بالجزائر بنسبة 60 مقارنة بسنة 2009 ، حيث لم تسجل سوى 587 مليون دولار (CONFERENCE DES NATIONS UNIES LE COMMERCE ET LE DEVELOPEMENT, 2015) . واحتلت الجزائر مؤخرة الترتيب العالمي للجاذبية الاستثمارية ومناخ الاعمال.

كما أثر انخفاض أسعار المحروقات سنة 2014 على عائدات الدولة وصارت بحاجة ماسة الى تنمية اقتصادها الوطني وذلك من خلال مراجعة سياستها الاستثمارية وأسلوب تعاملها مع المستثمر الأجنبي بجملة من التحفيز والضمانات وقواعد قانونية لتسهيل الإجراءات ، كل ذلك من اجل مجابهة ازمة نقص الموارد المالية للدولة وخلق تنمية اقتصادية خارج قطاع المحروقات. ويترب على الانتقال والارتقاء بالاستثمار من النص التشريعي الى القواعد الدستورية جملة من النتائج.

2.2.2 آثار دسترة حرية الاستثمار

حافظ المؤسس الدستوري في تعديل 2020 على صيانة مبدأ حرية الاستثمار من خلال المادة 61 والتي نصت على " حرية التجارة والاستثمار والمقولة مضمونة وتمارس في اطار القانون. "

وترتب على ذلك أساسا تصنيف حرية الاستثمار من الحقوق الأساسية والحريات العامة ، كما ان الأصل الحرية والقيود القانونية استثناء. 1 / حرية الاستثمار حرية نسبية وليست مطلقة : ادرج المؤسس الدستوري حرية الاستثمار ضمن الفصل الأول من الباب الثاني من التعديل الدستوري 2020 تحت عنوان : الحقوق الأساسية والحريات العامة ، مما ارتقى بها من المستوى التشريعي الى التنصيص الدستوري مما يبرز مكانتها ولا يمكن الغاؤها وإعادة النظر فيها الا بموجب تعديل دستوري وفقا لقاعدة توازي الاشكال. (حداد، 2016). ولكن بالمقابل لا يعني التكريس الدستوري منح الحرية التامة والمطلقة للمستثمرين دون أي قيود اور قابة من خلال قراءة النص الدستوري "وتمارس في اطار القانون. "

أي هناك ضوابط لممارسة حرية الاستثمار لتفادي الوقوع في الفوضى وإمكانية ضبط المناخ الاستثماري في الدولة.

2 / اعتبار حرية الاستثمار قاعدة عامة والتقييد استثناء :

من خلال التعديل الدستوري 2020 يتبين ان المؤسس الدستوري بنص المادة 61 سألغة الذكر ، اكد على ضمانه لحرية الاستثمار لكن في حدود القانون الذي يضبطها وينظمها ، حيث ان حرية الاستثمار تقتضي فتح النشاطات الاقتصادية وتبسيط الإجراءات وإلغاء التراخيص القبلية وتدخل الإدارة والاعتماد المسبق.

اما القيود القانونية فيمكن اعتبارها استثناء لتأطير وتنظيم الاستثمار وضمان عدم الخروج عن الحدود والاطر القانونية المنظمة له. (نزير، 2010/2010).

بعد التطرق للتنظيم القانوني للاستثمار وتطوره في الجزائر عبر عدة مراحل حسب الظروف الاقتصادية والسياسية لكل منها ، حيث نظمه المشرع في قواعد قانونية تشريعية بداية ثم ارتقى به الى القواعد الدستورية لتعزيز مكانته.

ومن هنا تظهر جهود الدولة الجزائرية وسعيها الى إيجاد بيئة استثمارية ملائمة تستقطب المستثمرين الأجانب ورؤوس الأموال للرقى بالاقتصاد الوطني وإيجاد مصادر بديلة عن الريع البتولي ، من خلال عوامل التحفيز والاستقطاب من جهة العمل على تحطي العقبات ومعوقات الاستثمار في الجزائر.

3 . سياسة الاستثمار في الجزائر بين المحفزات والمعوقات

1.3 الحوافز والضمانات لترقية الاستثمار في الجزائر

من خلال استقراء النصوص القانونية المتعلقة بالاستثمار في الجزائر يمكننا استخلاص التطور التشريعي الكبير في مجال خلق تحفيزات مختلفة قصد جلب المستثمرين الأجانب والسعي الى دفع عجلة التنمية ومحاولة التخلص من التبعية البتولية وخلق الثروة خارج نطاق المحروقات.

ومفهوم الحوافز بصفة عامة هي " مجموعة من التسهيلات التي تمنحها الدولة للمستثمرين ، حيث تعرف هيئة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية الحافز بأنه كل ميزة اقتصادية قابلة للتقدير نقدا تقدمها الدولة المطبقة للاستثمار . (بابا، 2014)

ويتم تحديد الحوافز وفقا لمعيار موضوعي او جغرافي كاستقطاب الاستثمارات في مجالات تقنية او تنمية مناطق معينة ضمن نطاق جغرافي معين.

وتتعدد حوافز الاستثمار الأجنبي وفق معايير واهداف مختلفة منها تحقيق المنافسة في جذب الاستثمار باعتبار دوره الهام في التنمية الاقتصادية (خديجي ، 2001) ، وبالتالي تظهر لنا أنواعا متميزة والتي يمكن تقسيمها الى:

الحوافز المالية: وهي التخفيضات المختلفة والاعفاءات الضريبية والجمركية المتنوعة ، والحافز المالي يكون لمدة محددة متوسطة او طويلة تتفاوت حسب القطاع المستثمر فيه ومن دولة الى أخرى.

الحوافز التمويلية: عبارة عن التسهيلات الائتمانية والقروض المقدمة للاستثمارات الاجنبية وبشروط محددة، ويكون بتوفير الأموال مباشرة للمشروع الاستثماري في شكل اعانات حكومية او قروض بفوائد منخفضة او المشاركة في المشروع.

الحوافز المتعلقة بالتسهيلات: من الحوافز التمييزية حسب القطاعات المستثمر فيها في مناطق معينة ومن امثلتها: (بودهان، 2003)

- نزع القيود على تملك المشروعات الاستثمارية التملك الكامل والجزئي.
 - السماح بتملك الأراضي والعقارات لصالح المستثمرين ، مع تخفيض قيمة الرسوم او الاعفاء الكلي منها.
- بالإضافة الى ماسبق هناك حوافز او شروط وجب توافرها لتحسين البيئة الاستثمارية وجعلها اكثر استقطابا ومنها:
- الاستقرار السياسي:** فالدولة التي بها نزاعات سياسية تؤدي الى ضعف او انعدام ثقة المستثمرين الأجانب في تلك البيئة الاستثمارية وعدم المغامرة بأموالهم في ظل غياب الامن.

المؤهلات الاقتصادية للدولة: ومنها الموارد الأولية الضرورية والمناخ المساعد والمشجع على الاستثمار ، وحجم السوق والخدمات المتوفرة ، والسياسة الاقتصادية للدولة التي تتفق مع تشجيع الصادرات وتوازن المدفوعات والميزانية العامة واستقرار سعر الصرف.

الحوافز المرتبطة بالضمانات (بودهان، مرجع سابق، صفحة 96): ويمكن تقسيمها الى:

➤ **الضمانات المالية:** وتتمثل في حرية تحويل راس المال وعوائده او اية مدفوعات أخرى متعلقة بالاستثمار ونصت اغلب الاتفاقيات على حرية التحويل مع اتلافها في عملة التحويل والمهل المتاحة له ومضمونه

➤ **الضمانات القانونية:** وتتمثل في التعويض عن التامين او نزع الملكية بموافقة إجراءات التأميم .

➤ **الضمانات القضائية:** توضيح الطرق التي من خلالها يتم الفصل في النزاعات المتعلقة بالاستثمار وذلك بتحديد هيئة قضائية او تحكيمية ، والقانون الواجب التطبيق في مثل هكذا حالات نزاع .

كل الحوافز والضمانات السالفة الذكر لها آثار و انعكاسات إيجابية على الاقتصاد الوطني ومنها جلب الاستثمارات الأجنبية خارج قطاع المحروقات ، وفي مجالات مختلفة منها الصناعة والسياحة ، كما انها تساهم في الدخل الوطني من العملة الصعبة بالإضافة الى توفير العديد من مناصب الشغل والقضاء على البطالة (الزين، تشجيع الاستثمار واثره على التنمية الاقتصادية، 2013)

وبالرغم من كل تلك التحفيزات والضمانات والجهود لجلب واستقطاب الاستثمار الأجنبي الا ان هناك جملة من العراقيل والمعوقات والقيود تحول دون تحقيق الأهداف المرجوة من طرف الدولة والتي تسعى الى تذليلها و التخفيف منها.

2.3 القيود الواردة على الاستثمار في الجزائر

تسعى السلطة الجزائرية الى سد الفجوات والتقليص من العراقيل التي تحول دون جلب الاستثمار الأجنبي ونذكر منها:

مشكل العقار :

وهو من اهم القيود المكبلة للمستثمرين ويستمر لسنوات ولحللته وصعت الدولة هيئات مساعدة للموافقة على طلب حيازة العقار ومنها : وزارة الداخلية ، المديرية العامة للبيئة ، وكالة تطوير السكن ...، ولكن هذا التعدد زاد في الاشكال في ظل غياب المركز الحقيقي لاتخاذ القرار وتعدده وهو من أوجه البروقراطية الإدارية. (بن حمودة و بن قانة، 2007)

ضعف المنظومة المصرفية : حيث تعد المحرك الأساسي لازدهار أي اقتصاد لذا لابد من إصلاحها وتطويرها لمواكبة التطورات الحديثة وتسهيل الاستثمار ، ومن مظاهر ضعفها غياب القروض الممنوحة بدون ضمانات ، وغياب المؤسسات المالية المتخصصة وعدم القدرة على تمويل المشاريع بالعملة الصعبة. (بعلوج، 2006) .

سوء التسيير والتنظيم الإداري : وخاصة الموائى نظرا للبطء الشديد في في تسريح السلع واحصائها ومراقبتها ، واستعمال وسائل تقليدية عند الشحن والتوزيع مما ينعكس سلبا على عملية التصدير والاستيراد. (صالح و بن سمية ، 2008)

غياب الاستقرار السياسي : تلعب الوضعية الأمنية دورا مهما في زيادة ثقة المستثمرين وجلب أموالهم الى الدولة المستثمر فيها بمشاريع مختلفة والجزائر مرت بعدد الازمات الأمنية والتي اثرت على المناخ الاستثماري فيها ومنها احداث أكتوبر 1988 ، والعشرية السوداء ، واحداث تقننورين 2013 ، وعين صالح 2016 مست بصورة الجزائر على المستوى الإقليمي والدولي.

عدم الاستقرار القانوني : تعد كثرة النصوص القانونية وتذبذبها من بين العوامل الطاردة للمستثمرين ، حيث يرغب المستثمر في ممارسة نشاطه في ظل اطار قانوني واضح وثابت دون تعدد الهيئات والصلاحيات وكثرة الملفات والموافقة المسبقة.

ان تظافر الجهود وإزالة العقبات والعراقيل التي تواجه الاستثمار الأجنبي له انعكاسات إيجابية على الدولة وافرادها وهو ما سيتم تبيانها.

آثار استقطاب الاستثمار الأجنبي على الاقتصاد الوطني

ينعكس جلب الاستثمارات الأجنبية على الوضعية المالية للدولة وعلى افرادها ويساهم في التنمية المحلية والرقى بها وتطويرها ومن مظاهر ذلك:

وذلك من خلال جلب المستثمرين للعملة الصعبة لمشاريعهم وبالتالي زيادة الدخل الوطني .: زيادة تدفق النقد

نقل التكنولوجيا : من طرف المؤسسات الأجنبية الى البلد المضيف وتكييف المؤسسات المحلية على التأقلم مع التطور التقني من خلال الاحتكاك بالخبرة الأجنبية.

التخلص من تفاقم الديون الخارجية : القضاء على المديونية والتبعية للخارج.

التخفيف من البطالة : والتي تعاني منها الدول النامية نظرا لنسبها المرتفعة ، ففتح المجال امام المستثمرين يخفف من وطئتها ومنها :

-انشاء المناطق الحرة التي تسمح بتوظيف العمال

-توفير طبقة عاملة ذات خبرة وكفاءة.

-زيادة المشاريع وتوسيعها يؤدي الى خلق مناصب شغل جديدة.

-تقريب المناطق المعزولة وتنميتها خاصة المناطق الريفية وتوفير مناصب شغل لأفرادها .

4. خاتمة:

يتبين لنا مما سبق ومن خلال استعراض النصوص القانونية والتنظيمية المتعلقة بالاستثمار ودورها في تشجيعه خارج قطاع المحروقات ، انه مر بعدة مراحل وذلك بحسب الظروف السياسية والاقتصادية لكل مرحلة والتوجهات صاحبة لها من اعتناق الفكر الاشتراكي الى التعددية والليبرالية واقتصاد السوق والانفتاح على العالم.

كما انتقلت المنظومة القانونية للاستثمار من النصوص التشريعية الى التكريس الدستوري لإعلاء مكانة الاستثمار و ضمان ثقة المستثمرين. وبالرغم من كل الجهود من طرف السلطات بقيت العراقيل والمعوقات المختلفة التي حالت دون تحقيق الأهداف المرجوة وخاصة منها إيجاد وخلق مناخ استثماري مستقر ومنظم وجالب للمشاريع ، مما ينعكس على الاقتصاد الوطني ويحقق التنمية. كما توصلنا الى جملة من النتائج نستعرضها كالآتي:

- حرص من المشرع على تحسين مناخ الاستثمار خارج قطاع المحروقات.
- تكثيف التحفيزات والضمانات لجلب المستثمرين.
- محاولة المشرع مجابهة العراقيل والمعوقات والقيود على الاستثمار.
- الرفع من مكانة الاستثمار من خلال دسترة حرية الاستثمار ولايمطكن تعديلها الا بقاعدة توازي الاشكال.
- محاولة التنظيم القانوني للاستثمار تجسيد مبادئ ليبرالية بافكار اشتراكية .
- صعوبة التجسيد الميداني للنصوص القانونية المنظمة للاستثمار مما يؤدي الى ضرورة إعادة النظر في تكييفها وفق المستجدات الحديثة والتطورات الاقتصادية.

كما ان هناك جملة من الحلول والتوصيات لترقية الاستثمار ومنها:

- تليين السياسة الداخلية للدولة اتجاه الاستثمار الأجنبي والمرونة في التعامل معه.
 - العمل على استقرار النصوص القانونية المنظمة للاستثمار وتحيينها مع المستجدات الاقتصادية.
 - توفير بيئة استثمارية مناسبة بتظافر كافة الجهود والعمل على التطبيق الفعلي للنصوص.
 - هذا ويبقى موضوع الاستثمار قديما جديدا ومفتوحا على كل التعديلات والدراسات القانونية والاقتصادية.
- . قائمة المراجع :

• المؤلفات:

- 1- دريد كامل الشيب . (2009). الاستثمار والتحليل الاستثماري. عمان ، الاردن: دار البازوني للنشر والتوزيع.
- 2- طاهر حردان. (2012). اساسيات الاستثمار. دار المستقبل للنشر والتوزيع.
- 3- مصطفى بودهان. (2003). الاسس والاطر الجديدة للاستثمار في الجزائر. الجزائر: دار الملكية للطباعة والنشر والتوزيع.
- 4- مروان شموط، و عبود كنجو. (2010). اسس الاستثمار. القاهرة: الشركة العربية المتحدة للتسويق.
- 5- منصوري الزين. (2012). تشجيع الاستثمار واثره على التنمية الاقتصادية. عمان: دار الراية للنشر والتوزيع.
- 6- ROLA ASSI. (2000). LE RIGIME JURIDIQUE DES INVESTISSEMENTS ETRANGERS AU REGARD DE L ORDRE JURIDIQUE INTERNATIONAL.

• الأطروحات:

- 1- داود منصور. (2001). الاليات القانونية لضبط النشاط الاقتصادي في الجزائر . اطروحة دكتوراه في الحقوق ، قانون الاعمال .
- 2- عبد القادر خديجي . (2001). دراسة الحوافز الممنوحة للاستثمار الاجنبي في البلدان النامية. رسالة ماجستير ، مالية ونقود، 96.
- 3- يوسف نزيير. (2010/2010). الاطار القانوني لحرية الاستثمار في التشريع الجزائري. مذكرة ماجستير في القانون، كلية الحقوق جامعة الجزائر.

• القوانين :

- الامر 08.06 المتعلق بقانون الاستثمار. (15 جويلية، 2006). ج ر 47.
- الامر رقم 03.01 المتعلق بتطوير الاستثمار ،ملغى (20 اوت، 2001). ج ر رقم 47.
- الامر رقم 03.01 سابق ذكره. (بلا تاريخ).
- الامر رقم 66-284 المتضمن قانون الاستثمار ، ملغى. (15 سبتمبر، 1966). ج ر عدد 80.
- القانون رقم 10-90 المتعلق بالنقد والقرض ، ملغى. (14 افريل، 1990). ج ر عدد 16.
- القانون رقم 18-22 المتعلق بالاستثمار . (24 يوليو، 2022). ج ر 50.
- القانون رقم 18-22 المتعلق بالاستثمار. (13 اوت، 2016). ج ر 46.
- القانون رقم 25-88 المتعلق بتوجيه الاستثمارات الاقتصادية الخاصة الوطنية ، ملغى. (12 جويلية، 1988). ج ر عدد 28.
- القانون رقم 82-13 المتعلق بتأسيس الشركات المختلطة الاقتصادية. (28 اوت، 1982). ج ر 35.
- المرسوم التشريعي رقم 12-93 المتعلق بترقيو الاستثمار ، ملغى. (5 اكتوبر، 1993). ج ر 64.
- المرسوم التنفيذي رقم 22-297 المحدد لتشكيلة المجلس الوطني للاستثمار وسيره. (18 سبتمبر، 2022). ج ر عدد 60.
- المرسوم التنفيذي رقم 22-298 المحدد لتنظيم الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار وسيرها. (18 سبتمبر، 2022). ج ر عدد 60.
- قانون الاستثمار رقم 63-277 ملغى . (26 جويلية، 1963). الجريدة الرسمية رقم 53.

• المقالات :

- 1- ولعيد بعلوج. (2006). معوقات الاستثمار في الجزائر. مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، صفحة 81.
- 2- ابو قحف عبد السلام. (1993). اقتصاديات الادارة والاستثمار. الاسكندرية.
- 3- زينة حداد. (ديسمبر، 2016). الحرية في اقتصاد السوق والتشريع الجزائري. مجلة العلوم الانسانية(ط 46)، صفحة 334
- 4- عبد القادر بابا. (سبتمبر، 2014). الاعتبارات الجبائية ودورها في جلب الاستثمارات الاجنبية في الجزائر . المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية ، صفحة 15.
- 5- علي لطفي. (2000). الاستثمارات العربية ومستقبل التعاون الاقتصادي العربي. القاهرة: منشورات المنظمة العربية للتنمية الادارية.
- 6- محبوب بن حمودة، و اسماعيل بن قانة. (2007). أزمة العقار في الجزائر ودوره في تنمية الاستثمار الاجنبي. مجلة الباحث، صفحة 6.
- 7- مفتاح صالح، و دلال بن سمية . (2008). واقع وتحديات الاستثمارات الاجنبية المباشرة في الدول النامية ، دراسة حالة الجزائر. مجلة البحوث الاقتصادية العربية ، صفحة 125.

• الملتيقيات :

CONFERENCE DES NATIONS UNIES LE COMMERCE ET LE DEVELEPPMENT. (2015).